



(٧٧) (١٠٣)

العدد الثاني
والثلاثون

الشركة الملكية الإفريقية البريطانية ودورها في تجارة العبيد الأفارقة في أمريكا ١٦٦٠ -
١٧٥٢ م.

م.د. هوازن طارق يوسف العباسي

جامعة الموصل / كلية الآداب / قسم التاريخ

hwaznt202@uomosul.edu.iq

المستخلص:

في سياق التوسع الاستعماري الأوروبي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، أدت الشركات التجارية الاحتكارية دورًا محوريًا في تعزيز المصالح الاقتصادية للدول الإمبريالية، وكانت بريطانيا من أبرز القوى التي سعت إلى السيطرة على طرق التجارة البحرية والأسواق العالمية. من بين تلك الشركات، برزت الشركة الملكية الإفريقية البريطانية (Royal African Company) التي تأسست رسميًا بمرسوم ملكي في عام ١٦٧٢ تحت رعاية الملك تشارلز الثاني، لتكون الأداة الأساسية لبريطانيا في تنظيم واستغلال تجارة العبيد من غرب إفريقيا إلى المستعمرات الأمريكية.

تشير السجلات البريطانية إلى أن الشركة "منحت الامتياز الكامل للتجار على السواحل الغربية لإفريقيا، واحتكار توريد العبيد إلى المستعمرات الإنجليزية في الأمريكتين"، بحسب ما ورد في الوثيقة التأسيسية للشركة، وقد مارست الشركة نشاطها تحت غطاء قانوني وإداري رسمي، إذ ضمت بين أعضائها شخصيات بارزة من الطبقة الأرستقراطية والمالية، بمن فيهم أخ الملك، جيمس دوق يورك، الذي كان أحد كبار المساهمين فيها. انخرطت الشركة الملكية الإفريقية في ما يُعرف بـ"التجارة الثلاثية"، إذ كانت السفن البريطانية تبحر إلى غرب إفريقيا محملة بالبضائع المصنعة (مثل الأسلحة والنسيج والخمر)، ليتم مبادلتها بالعبيد، الذين يُنقلون بعد ذلك عبر "المرور الأوسط" إلى الأمريكتين، حيث يُباعون مقابل منتجات زراعية تُعاد إلى أوروبا، مثل السكر والتبغ والقطن، وقد وُصفت هذه الرحلات، لا سيما المرحلة الوسطى منها، بأنها "رحلات الموت"، حيث تشير تقديرات المؤرخين إلى أن معدل الوفيات في صفوف العبيد خلال عملية النقل تجاوز في بعض الفترات ١٥% لكل رحلة... وتبرز خطورة الدور الذي أدته الشركة الملكية الإفريقية في أنشطتها التجارية ليس فقط في حجم



تجارة الرقيق التي أدارتها، بل أيضًا في تعزيز أنماط العنف المنهجي داخل المجتمعات الإفريقية نفسها، إذ عملت على تأجيج النزاعات بين القبائل الإفريقية من أجل تأمين تدفق مستمر للأسرى الذين يُباعون كعبيد. فإن الشركة لم تكن مجرد وسيط تجاري، بل مؤسسة مسلحة تسعى لتحقيق الأرباح بأي وسيلة ممكنة، حتى ولو على حساب تمزيق البنية الاجتماعية الإفريقية".

من خلال هذه الدراسة، سيتم ذكر البنية المؤسسية للشركة الملكية الإفريقية، وآليات نشاطها التجاري، والعوامل التي مكنتها من احتكار تجارة العبيد، كما سيحاول البحث استجلاء التحولات الفكرية التي أدت لاحقًا إلى تراجع نفوذ الشركة وانحسار تجارة الرقيق البريطانية، لا سيما مع تصاعد الخطاب المناهض للعبودية في أواخر القرن الثامن عشر.

The Royal British African Company and its role in the African slave trade in America 1660-1752.

Dr . Hwazin Tariq Yousif AL Abbasi

University of Mosul / College of Arts/ History Department

hwaznt202@uomosul.edu.iq

Abstract:

In the context of European colonial expansion during the seventeenth and eighteenth centuries, monopolistic trading companies played a pivotal role in advancing the economic interests of imperial powers. Britain, in particular, sought to dominate maritime trade routes and global markets through the establishment of such entities. Among these, the Royal African Company, formally chartered in 1672 under the patronage of King Charles II, emerged as the principal British instrument for organizing and profiting from the transatlantic slave trade from West Africa to the American colonies.

British records indicate that the company was “granted full privilege to trade on the western coasts of Africa and a monopoly over the supply of slaves to English colonies in the Americas,” as stated in its founding charter. Operating under legal and institutional legitimacy, the company counted among its shareholders influential figures from the aristocracy and financial elite, including the king’s brother, James, Duke of York, who was one of its largest investors.

The Royal African Company was actively involved in what became known as the triangular trade, whereby British ships sailed to West Africa carrying manufactured goods—such as weapons, textiles, and alcohol—to be exchanged for enslaved Africans. These captives were then transported



across the notorious Middle Passage to the Americas, where they were sold in return for colonial commodities like sugar, tobacco, and cotton, which were subsequently shipped back to Europe. This phase of the voyage has been described as a “journey of death,” with historians estimating mortality rates among enslaved individuals exceeding 15% on some voyages.

The company's significance lies not only in the scale of its slave trading operations but also in its active role in perpetuating systemic violence within African societies. It frequently exacerbated local conflicts and tribal wars to ensure a continuous supply of captives for the Atlantic slave markets. As historian Hugh Thomas observes, the company “was not merely a commercial intermediary but an armed institution willing to pursue profit by any means, even at the expense of African societal cohesion”.

This study aims to examine the institutional and political structure of the Royal African Company, the mechanisms of its trade networks, and the factors that enabled it to monopolize the transatlantic slave trade.

المقدمة

شهدت بدايات العصر الحديث الأوروبي، ولا سيما منذ القرن السابع عشر، توسعاً استعماريًا واقتصاديًا واسع النطاق، ارتبط ارتباطًا وثيقًا بتأسيس الشركات التجارية الاحتكارية التي شكلت أداة فعالة في خدمة المصالح الإمبريالية. ومن بين أبرز هذه الشركات، برزت الشركة الملكية الإفريقية (Royal African Company) التي أسسها التاج البريطاني في عام ١٦٧٢، لتكون أحد الفاعلين الأساسيين في تنظيم وتوسيع تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، لقد أدت هذه الشركة دورًا محوريًا في استعباد ونقل مئات الآلاف من الأفارقة إلى العالم الجديد، إذ تم استغلالهم في مزارع القطن والسكر والتبغ في المستعمرات البريطانية، خصوصًا في منطقة الكاريبي وجنوب أمريكا الشمالية. ولم تكن أنشطة الشركة تقتصر على التجارة فقط، بل كانت تشكل امتدادًا للنفوذ السياسي والعسكري البريطاني في السواحل الإفريقية، مما ساهم في ترسيخ بنية نظام اقتصادي استعماري عنصري اعتمد بشكل أساسي على العمل القسري.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي قامت به الشركة الملكية الإفريقية في تجارة العبيد الأفارقة، من خلال تتبع خلفيات تأسيسها وهيكلها الإداري، وونشاطاتها التجارية في نقل العبيد إلى العالم الجديد، كما يتناول البحث السياق الدولي والأقليمي الذي أتاح لهذه الشركة الاستمرار والنمو،



إلى أن بدأ نظام تجارة الرقيق بالتراجع في أواخر القرن الثامن عشر نتيجة للضغوط الأخلاقية والسياسية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : بريطانيا - العبيد - إفريقيا - مستعمرات - تجارة

أولاً : لمحة جغرافية وتاريخية عن منطقة غرب إفريقيا

تعتبر منطقة غرب إفريقيا من بين ابرز مناطق القارة الإفريقية، التي اكتسبت استراتيجية هامة من خلال موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية، كما شهدت قيام عدة دول وممالك عززت من قيمتها الحضارية ومكانتها التاريخية، فضلاً عن الدور الفعال الذي اداه الإسلام في نهضتها العلمية والفكرية، هذا مما جعلها عرضة لأطماع دول عديدة ، ولا سيما الأوروبية منها فقد كانت أول المناطق الإفريقية التي وصل اليها الأوروبيون عند بداية الكشوفات الجغرافية ، وهذا ما سيغير تماماً من واقعها ويدخلها في مرحلة جديدة ، وهي بداية ظهور تجارة الرقيق عبر الأطلسي ومن ثم مرحلة الاستعمار(علي، ١٩١٣، ٦٦).

إن إصطلاح غرب إفريقيا أو السودان الغربي كالأهما، يدل على ما نسميه بمنطقة غرب إفريقيا وقد اختلف المؤرخون والجغرافيين في تحديد حدوده، الا انهم اجمعوا على انها تلك المنطقة الواقعة في غرب القارة الإفريقية والمطللة على المحيط الاطلسي من الغرب وخليج غينيا ودولة الكامرون من ناحية الجنوب والجنوب الشرقي وبحيرة تشاد شرقاً، وان هذا الأقليم فهو واسع المساحة إذ يمتد على مسافة (١٥٠٠) كلم مربع من الشمال إلى الجنوب، وعلى مسافة (٤٠٠٠) كلم من الغرب إلى الشرق، وقد شمل كل الدول الواقعة في الغرب الأفريقي والواقعة عند خط عرض ١٦ درجة شمال خط الاستواء، وتضم كل من السنغال ونيجيريا ومالي وغامبيا وسيراليون وساحل العاج وغامبيا وغينيا وبوركينا فاسو وبنين وليبيريا وبيساو وبيجيريا، ومن المعروف عن المنطقة أنها غنية بمواردها وثرواتها الطبيعية الوفيرة، ولاسيما المعدنية وعلى رأسها الذهب والألماس وغيرها ... وأهم مناطقها أحواض الأنهار مثل حوض نهر السنغال الذي ادى ادواراً تاريخية هامة في المنطقة ونهر النيجر ونهر غامبيا(شوقي وعبد الرزاق، ١٩٩٨، ٥).

أمّا بالنسبة للتركيب الديموغرافي فان منطقة غرب إفريقيا تميزت بتنوع عرقي كبير، يكمن في تفرع سكان المنطقة إلى سلالتين كبيرتين وهما، السلالة البيضاء والسلالة السوداء فبالنسبة للأولى: فإنها تعرف باسم المغاربة، وهي خليط من البربر والعرب يعيشون على الحافات الساحلية للضفة اليمنى لنهر السنغال والضفة اليسرى لنهر النيجر باتجاه الصحراء يقال لهم ساميون من حيث الأصل،



فضلاً عن القبائل العربية الموجودة جنوب موريتانيا ... أمّا بالنسبة للسلالة السوداء فيستقر معظم أفرادها فيما وراء الصحراء، أي منطقة الغابات والأراضي الزراعية المكشوفة بين الصحراء ونهر النيجر والسنغال والبلاد المطلة على خليج غينيا، وهي تنقسم إلى عدد من الشعوب أهمها : شعوب الماندي والشعوب السنيغالية والشعوب النيجيرية وأهمها قبائل الهوسا والفولاني والايبو(دياب، ١٩٨١، ١٧١).

كانت مملكة غانا من أقدم امبراطوريات الغرب الأفريقي، وقد قام بتأسيسها جماعة من البيض في حوالي القرن الأول الميلادي، إذ استطاع هؤلاء البيض من ان يبسطوا نفوذهم على المواطنين حتى القرن الثالث الميلادي، حتى حكمها حكام من شعبها وكان أشهرهم ملك اسمه غانا، وهو ما أعطى المملكة اسمها وتذكر بعض المصادر أن معنى كلمة غانا هي القيادة العسكرية حسب لغة إحدى القبائل، وعند العرب كانت تسمى بأرض الذهب (جي دي، ١٩٨٢، ١٥)، وكان لتلك الامبراطورية علاقات تجارية مع الشمال الأفريقي، وقد كتب عنها الرحالة العرب بغزارة حتى أصبحت كتبهم من المصادر الرئيسية المعتمد عليها لدى المؤرخين الغربيين وغيرهم من المستعمرين، بحلول القرن التاسع الميلادي بدأ الإسلام ينتشر في المملكة من خلال التجار المسلمين وعلماء الدين، ودخلت الطبقات الحاكمة والمتقفة بالإسلام وتبنوا نشر الدين الإسلامي بين أبناء قبائلهم تدريجياً، وأصبح عاصمة غانا مدينة غومبي صالح، واعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على تجارة الذهب والملح والعاج ومن ثم العبيد، بدأت هذه المملكة في الضعف في القرن الحادي عشر الميلادي بسبب هجمات المرابطين من الشمال، فضلاً عن تراجع التجارة وظهور ممالك جديدة مثل مملكة مالي التي ورثت نفوذ غانا ومن بعدها مملكة الصنغاي والكانم والبورنو(دياب، ١٩٨١، ٢٠٢).

يتضح من خلال التطرق إليه مدى أهمية وحيوية منطقة غرب إفريقيا من الناحيتين الجغرافية والحضارية، وذلك نتيجة للتنوع الطبيعي والعرقى فيها، فضلاً عن وفرتها بالثروات الطبيعية ولا سيما الذهب، وعند وصول الإسلام إليها أضفى عليها بعداً روحياً وحضارياً، زاد من ازدهارها وارتباطها بالشمال الأفريقي، الا ان تلك الصورة المعبرة تاريخياً قابلها الأوروبيون بالإنكار والتهميش عند وصولهم إليها.

ثانياً : الاتصال الأوروبي بالغرب الأفريقي وأهم الشركات الأوروبية التجارية فيه :

لقد تأثر الغرب الأفريقي في القرن الخامس عشر بالمؤثرات التي وفدت اليه من العالم الخارجي، بطريقة غير مباشرة، ولا سيما من قبل الشمال الأفريقي إذ بدأ هذا الموقف يتغير نتيجة



حركة الاستكشافات الأوروبية لتلك المنطقة وساحل غرب إفريقيا، وكان من أهم دوافع هذه الحركة : هي الرغبة في السيطرة على بقاع جديدة من الأرض لجعلها أسواقاً لتصريف منتجاتها وتزويدها بالموارد، وكان من أهم روادها دول غرب أوروبا والمتمثلة بالبرتغال أولاً وإسبانيا وهولندا وفرنسا وانكلترا، وكان ذلك عن طريق تأسيس الشركات التجارية التي ساهمت في المشروعات الاقتصادية المتعددة الأغراض، هذا فضلاً عن نشر الدين المسيحي في البلدان الوثنية، أمّا ألمانيا وإيطاليا فلم تظهرها على مسرح الأحداث، وذلك بسبب أنهما لم يكونا موحدتين قومياً (جي دي، ١٩٨٢، ١٠٨).

عندما سيطر المسلمون على الأندلس في القرن الثامن الميلادي، لم يستطيعوا الحفاظ عليها بالكامل، فتكونت ثلاث ممالك مسيحية هي مملكة قشتالة واريغون والبرتغال، التي توجهت بجيوشها نحو الشرق وسواحل الغرب الإفريقي بحملات صليبية لمطاردة المسلمين، وساعدها في ذلك وصول أسرة الأفيز القوية إلى الحكم، فقامت بإرسال تلك الحملات الصليبية إلى مراكش، فرغم فشلها المتكرر إلا أنها استطاعت من السيطرة على مدينة كوتا في ساحل العاج عام ١٤١٥، وعين عليها الأمير هنري الملاح الذي جعلها مركزاً للمراقبة وانطلاق الرحلات للكشف عن ساحل غرب إفريقيا، والتي استمرت دون توقف حتى وفاته علم ١٤٦٠ م (جي دي، ١٩٨٢، ١١١)، كما ووصلت السفن البرتغالية إلى نهر السنغال، فقد كان البرتغاليون يبحرون على سواحل المغرب العربي والصحراء الغربية منذ عام ١٤٣١ م، عندما استولوا على مدينة سبتة المغربية ... قبلها وبين عامي ١٤١٣ - ١٤٤٠ وما بعدها أنشأ البرتغاليون العديد من المستوطنات المحصنة على طول الساحل المغربي بعد ان وصل قباطنتهم إلى مصب نهر السنغال وبنين ومصب نهر الكونغو، واحتفظوا بحضور قوي في المغرب حتى عام ١٥٧٨ م ... وبحلول عام ١٤٧١ م أقام زعماء إفريقيا بين سواحل السنغال وغانا علاقات تجارية ودبلوماسية وتبادلات ملكية وسفراء مع التجار البرتغاليين استمرت حتى القرن السابع عشر (Robin, 1991, 67)، استغل التاج الملكي البرتغالي التجارة الإفريقية حتى أصبحت حكراً على العائلة الحاكمة وبشكل مباشر، وكان يعين مسؤولون ملكيون للإقامة على الساحل الإفريقي ... وعليه تشكلت شركات وشركات خاصة صغيرة لاستغلال المنح المشتراة من التاج، إلا ان الشركة المستأجرة الكبرى لم تكن سمة من سمات التجارة البرتغالية في إفريقيا، وعلى مدى ١٥٠ عاماً صادف حكام وتجار غرب إفريقيا من البرتغاليين دولاً أوروبية أخرى، بدأت تدخل في منافسة معهم مثل هولندا التي استولت على العديد من محطات التجارة البرتغالية الرئيسية في غرب إفريقيا وكانت غايتهم واهتمامهم بتجارة المنسوجات والجلود والعاج، ثم تحولت بعد منتصف القرن السابع عشر إلى



تجارة الرقيق، ولا سيما بعد سيطرتهم على الجزء الشمالي من البرازيل في العالم الجديد، واستخدام العبيد في مزارع قصب السكر والقطن ... وفي أوائل القرن السابع عشر، بلغ الهولنديون مرحلة من النضج السياسي والاقتصادي، فقد بنى الهولنديون مستوطنات على ساحل الذهب وفي شمال غرب إفريقيا وتحديداً في جزيرة غور عام ١٦٣٧ كسرت القوة البرتغالية على ساحل الذهب الإفريقي واستولت على قلعة المينا في غانا الآن واخذتها من البرتغاليين، والتي كانت أهم المراكز البرتغالية لتجارة الذهب والعبيد، وأصبحت منذ ذلك الحين الحصن المنيع ومقراً للقيادة الهولندية في غرب إفريقيا (Postma, 1990, 25).

في عام ١٦٢١ تم إنشاء شركة الهند الغربية الهولندية، والتي تعد أهم كيان هولندي تأسس للعمل في غرب إفريقيا، وهي تختلف عن شركة الهند الشرقية الهولندية (VOC)، والتي كانت موقعها ونشاطها في آسيا ولا سيما في اندونيسيا، وكان الهدف من تأسيسها هو لمنافسة أسبانيا والبرتغال في المحيط الأطلسي في التجارة والاستعمار، كما وإنشأت مراكز ومحطات تجارية على طول الساحل الغربي لغرب إفريقيا، أهمها غانا وسيراليون وأجزاء من انغولا عام ١٦٤١، كما شاركت في تجارة العبيد إذ كانت تنقل الأفارقة المستعبدين من غرب إفريقيا إلى المستعمرات الهولندية في أمريكا، وقد اعطتها الحكومة الهولندية صلاحيات واسعة لإقامة مستعمرات وحصون وحتى شن الحروب وتوقيع المعاهدات، وبحلول منتصف القرن السابع عشر كان الهولنديون قد حققوا لأنفسهم مكانة أقوى قوة أوروبية في إفريقيا، ومع ذلك فإنهم لم يكسبوا الاحتكار الذي كان لدى البرتغاليين، وذلك لظهور دولاً أخرى طورت من اهتمامها بالتجارة الأفريقية، فمع نهاية القرن السابع عشر فشل الهولنديون في الحفاظ على مكاسبهم أمام المنافسة المتجددة، فقد سارت دول أوروبية أخرى على نفس المنوال إذ أنشأ التجار الدنماركيون والألمان والفرنسيون وغيرهم مراكز تجارية وشركات ومصانع عديدة في غرب إفريقيا، وهذا ما سيتم التطرق إليه (Davidson, 1977, 202).

أمّا بالنسبة للتواجد الفرنسي في غرب إفريقيا فهو يعد جزءاً من الحقبة الاستعمارية الأوروبية التي شهدتها القارة الإفريقية من قبل القوى الكبرى ... إذ لم يكن لدى التجار الفرنسيون والانكليز القوة الكافية لتأسيس مراكز دائمة على السواحل لتمكنهم من مقاومة سلطة البرتغال الموجودة هناك، وعليه لم تتخذ الحكومة الفرنسية ولا البريطانية أية إجراءات لتشجيع تجارها للمتاجرة في تلك المنطقة من العالم، وذلك لأن كان جل اهتمامها هو في العالم الجديد، لكن بدأ النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا فعلياً بعد منتصف القرن السابع عشر، وذلك رغبة منها في الحصول على الموارد الطبيعية مثل



الذهب والكاكاو والمطاط وغيرها، فضلاً عن فتح أسواق تجارية لتصريف منتجاتها، وكذلك كان لها دوافع سياسية تمثلت في تعزيز مكانتها الدولية، ففي عام ١٦٢٤ منح الملك لويس الثالث عشر ملك فرنسا تصريحاً لإنشاء شركة للتجارة في السنغال، فبدأت فرنسا في إنشاء مراكز تجارية على طول الساحل الغربي لإفريقيا في غينيا وساحل العاج، وقد أدت هذه الشركات ادواراً مهمة في التجارة ... فقد استخدمت شركات مرخصة على نطاق واسع كوسيلة لتنظيم التجارة البعيدة المدى، حاولت الحكومة دمجها في كيان واحد عام ١٦٢٤ وفي عام ١٦٣٣ منحت شركة روان احتكاراً للتجارة في الرأس الخضر وغامبيا ، وفي عام ١٦٦٤ قام رجل الدولة الفرنسي جان باتيست كولبير (Jean-Baptiste Colber ، بتصفية ما تبقى من هذه الشركة وغيرها واسس شركة الهند الغربية الفرنسية العملاقة، وبتصريح من الملك لويس الرابع عشر والتي كان اتصالها يطال أمريكا الشمالية من كندا إلى الأمازون، بما في ذلك جزر الأنتيل ونيوفاوندلاند فضلاً عن تجارة إفريقيا، من الرأس الأخضر إلى رأس الرجاء الصالح، كما واضيفت اليها امتيازات سياسية الخاصة لدعم المشروع، وعليه قامت بتوفير تسهيلات للمستثمرين الأجانب على امل توفير رأس المال التجاري، ولكن على الرغم من تلك الإجراءات الا إنه لم يأت سوى القليل جداً من مستثمري القطاع الخاص ... حتى ان الملك نفسه ساهم شخصياً بأكثر من ٣ ملايين الليفرو فرنسي مع ٢ مليون من الأموال العامة ، وكان للتاج حصة ضخمة الا أن الشركة واجهت عدة تحديات، إذ كانت المنافسة الشديدة من قبل الشركات الهولندية والبريطانية، فضلاً عن الصعوبات الإدارية والمالية، ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى فشلها هواندلاع الحرب بين فرنسا وهولندا في أوائل السبعينيات، وعليه تعرضت الشركة لأزمة مالية خانقة، مما دفعها إلى بيع امتيازاتها في إفريقيا في عام ١٦٧٤، تم إلغاء احتكارها، وفي كانون الثاني ١٦٧٥، تم حل الشركة نهائياً ... في عام ١٦٧٨، استحوذت فرنسا على أربعة مراكز تجارية هولندية على الساحل الأفريقي: روفيك، غوراي، بورتندال، وجوال (جي دي، ١٩٨٢، ١٤٠-١٤٤).

في عام ١٦٧٢ أسست فرنسا "شركة السنغال الفرنسية" التي اشترت مقابل ٧٥ الف الليفرو حصة الشركة السابقة لها ، وفي عام ١٦٧٣، قررت الحكومة الفرنسية بقيادة الملك لويس الرابع عشر إعادة تنظيم السيطرة التجارية والاستعمارية في إفريقيا الغربية، فأنشأت شركة السنغال أو ما يُعرف بالفرنسية بـ Compagnie du Sénégal، والتي بدأت في نقل العبيد إلى جزر الهند الغربية والصحف العربي والذهب، وكانت الشركة تعمل تحت إشراف التاج الفرنسي، وتم منحها احتكاراً للتجارة في مستعمرات فرنسا بغرب إفريقيا ولاسيما مناطق نهر السنغال، فأنشأت العديد من المراكز



والمخازن والحصون مثل سانت لويس التي أصبحت عاصمة المستعمرة الفرنسية في السنغال وغوريه ، في عام ١٦٧٩ تعاقدت الشركة على توفير ٢٠٠٠ زنجي سنوياً، وحصلت بالمقابل على مكافئة من الحكومة الفرنسية قدرها ١٣ ليفرو للرأس مقابل كل عبد يتم تسليمه، وفي غضون عامين من إبرام هذا العقد اضطرت الشركة وبسبب ديونها إلى بيعها إلى شركة السنغال البحرية، وتسليم جميع أصولها مقبل ٢٤٠ الف ليفرو، لتبدأ هذه الشركة الجديدة معاناتها مع الديون والاختفاقات الكثيرة، وتعزى هذه الإخفاقات جزئياً إلى عدم اهتمام المستثمر الفرنسي الخاص، إذ لم يكن من الممكن الحصول على أموال كافية الا عن طريق الاقتراض بطريقة أو بأخرى من الملك واقربائه، وما ترتب على ذلك من فقدان الاستقلالية، فضلاً عن منافسة شركات أوروبية أخرى (Davies, 1970, 20-23).

ساعدت هذه الشركة وغيرها من الشركات على ترسيخ النفوذ الفرنسي في تلك المناطق، كما وأدت دوراً كبيراً في التجارة الاستعمارية حتى جعلت نهر السنغال نقطة رئيسية لتبادل السلع والبشر بين إفريقيا وأوروبا والأمريكيتين ... واجهت شركة السنغال الفرنسية مشاكل مالية وإدارية، إذ لم تتمكن من مجارة الشركات البريطانية والهولندية في الربحية والتنظيم، الغيت رسمياً في نهاية القرن السابع عشر، وتم تحويل إدارتها لاحقاً إلى الدولة الفرنسية مباشرة (Barry, 1980).

ثالثاً : تأسيس الشركة الملكية الأفريقية البريطانية ١٦٧٢ :

أ - التجارة الإنكليزية إلى غرب إفريقيا :

كان البرتغاليون أول من اكتشف ساحل إفريقيا، وعليه فقد بنوا حصناً واحداً على جزيرة ارجوين في الساحل الشمالي ؛ وآخر يدعى سانت جورج مينا على ساحل الذهب، وثالثاً في مكان كان يدعى لوانغا سانت بول على ساحل انغولا جنوب خط الاستواء، وبموجب ما امتلكه من أراضٍ في تلك البلدان وتمتعوا ولسنوات عديدة بالحق في جميع تلك الأراضي، بل وسيطروا على سفن كل الدول الأخرى ومصادرة بضائعها، إذا ما وجدوا أيّاً منها يتاجر في أي جزء من الساحل المذكور (Meredith, 1812, 240).

الإنكليز كانوا مهتمين بالتجارة إلى غرب إفريقيا، فمنذ عام ١٤٨١ خطط رحالان إنكليزيان القيام برحلة استكشافية إلى تلك المناطق، لكن رحلتها باءت بالفشل بسبب سيطرة البرتغاليين على تجارة غينيا، فتم منعهم من الاستكشاف واحتجاز سفنهم، بعدها قام الملك البرتغالي "جواو الثاني John II of Portugal" بإرسال مبعوث إلى الملك الإنكليزي يحتج فيه على تلك الرحلة وأسمائها بغير



القانونية، ووفقاً للامتيازات الممنوحة من قبل البابا قام الملك الإنكليزي "دوارد الرابع Edward IV"، بتقديم طلب للبابا يطلب فيه الموافقة بالمتاجرة في السواحل الأفريقية ... لكن طلبه لم يأت بشيء (Bryan, 1957, 5)، تذكر المصادر أن التجار الإنكليز كانوا يتاجرون في جزر الكناري وكانوا على دراية بتجارة ساحل غينيا وبعد عام ١٥٣٥ قام الملاح والمستكشف "جون هوكينز John Hawkins" وجماعته بتحويل تجارتهم من جزر الهند الغربية إلى بسواحل إفريقيا، كما قام بالمتاجرة مع القبائل الموجودة في تلك المناطق، وقد جاءت تلك المتاجرة بالربح الكثير ... ثم تتابعت عدد من الرحلات والأنشطة التجارية، لكن لم يظهر الإنكليز أي رغبة في إقامة اية مستوطنات دائمة على ساحل غينيا، على الرغم من عرض زعماء بعض القبائل الودودين على التجار الإنكليز، امتياز بناء حصن داخل أراضيهم (Bryan, 1957, 9).

استمر إرسال السفن والأساطيل للتجارة لكنها كانت تتعرض في كثير من الأحيان إلى هجوم البرتغاليين، كان الاهتمام بمقايضة البضائع الإنكليزية بالذهب وأسنان الفيلة والفلفل الوردى والصمغ، لكن الاهتمام بتجارة الرقيق فقد بقي ضئيلاً، نظراً لعدم وجود مستوطنات أو مزارع للإنكليز في جزر الهند الغربية في ذلك الوقت، في عام ١٥٦٢ قاد القبطان جون هوكينز Sir John Hawkyns حملة استكشافية جريئة إلى غرب إفريقيا كسر فيها الاحتكار الإسباني، كانت هذه الرحلة متكونة من ثلاث سفن قامت بالحصول على ثلاثمائة زنجي ونقلتهم عبر المحيط إلى "هيسبانولا" (هي جزيرة تقع في البحر الكاريبي وهي ثاني أكبر جزيرة في جزر الأنتيل الكبرى بالكاريبي، بعد كوبا، وتقع بين كوبا من الغرب وبورتو ريكو من الشرق تم اكتشافها من قبل كولومبوس في عام ١٤٩٢ وأسس مستعمرة "لا نافيداد" • ثم مدينة سانتو دومينغو (١٤٩٦)، لتصبح المركز الإسباني في العالم الجديد)، في مزارع الماين الإسبانية وباعتهم للإسبان بمبالغ ضخمة، والذين كانوا متلهفين للحصول على عمال بدلاء ليحلوا محل السكان الأمريكيين الأصليين الذين اجتاحتهم الأمراض وكانوا يأملون في توظيفهم، واستمرت هذه الحملات لعدد من المرات، الحكومة الإسبانية وصفت التجار الإنكليز بأنهم قراصنة وبدأت بملاحقتهم ... خلالها تعرض هوكينز للهجوم من قبل السفن الإسبانية، ودمرت سفنه الا واحدة التي نجا بها بأعجوبة.

في عام ١٥٨٣ تقدمت مجموعة من تجار مدينة لندن واكستر، بطلب إلى الملكة اليزابيث الأولى لاحتكار التجارة في الساحل الغربي لإفريقيا، ولا سيما وان كانت إنكلترا واسبانيا في ذلك الوقت في حالة حرب، وعليه منحهم ذلك الميثاق في ٣ أيار ١٥٨٨ ولمدة عشر سنوات تجارة



حصرية للجزء بين نهري السنغال وغامبيا من ساحل غرب إفريقيا، لكن هذا الميثاق لم يتضمن ساحل العاج وهي مفتوحة لجميع التجار، وكان يبدو ان التجارة الرئيسية لهؤلاء التجار كانت في تجارة السلع والبضائع الإنكليزية، مقابل السلع الإفريقية المعتادة وليس تجارة العبيد، وهي معفوه من الضرائب، وبموجب هذا الميثاق الذي لم يمنع أي شخص من اللجوء والمتاجرة إلى ساحل الذهب والمناطق الواقعة شرقه، الا أنه تم القيام برحلتين إلى مدينة بنين في (نيجيريا حالياً) واحدة في عام ١٥٨٨ والأخرى في عام ١٥٩٠ (Zook, 1919, 8).

على كل حال استمرت التجارة إلى إفريقيا بهذه الطريقة المنقطعة، حتى عام ١٦١٨ ففي ذلك الوقت منحت الملكة تصريح آخر للمتاجرة يشمل كامل الساحل الغربي الإفريقي لثلاثين شخصاً من شركة بارباري Barbary Company ، ويقال إنه خلال هذه السنوات تم بناء أول حصن إنكليزي في إفريقيا وكانت في البداية تجارتهم عبارة عن تبادل سلع إنكليزية بأفريقية، أمّا تجارة العبيد مع العالم الجديد فكانت قليلة جداً.

ب - تأسيس شركة التجار المغامرين الملكيين في إنكلترا :

بعد وفاة الملك تشارلز الأول Charles I ملك إنكلترا رغب الأمير "هنري روبرت" (هو امير ويلز ١٥٩٤ - ١٦١٢ وهو الابن الأكبر للملك جيمس السادس كان طموحاً في السياسة الخارجية وحب الاستكشاف ولديه شخصية فذة ، اختلفت المصادر حول ذهابه إلى إفريقيا فبعض المصادر تذكر أنه قاد سفنه إلى إفريقيا ولكن غالبية المصادر تذكر بأنه لم يذهب إلى الساحل الغربي لإفريقيا وإنما شجع ووجه رحلة إلى تلك المناطق، ورغم ذلك فإنه لم يحقق رغباته لإصابته بحمى التايفوئيد وموته بأثرها) بالسفر مع أسطوله الصغير من السفن الملكية في عام ١٦٥٢ إلى غامبيا، بعد أن استمع إلى القصص التي كانت تروى عن مناجم الذهب والكميات الكبيرة التي كانت تصل منه إلى هولندا والبرتغال من ساحل الذهب، فبدأ يخطط عن إمكانية العثور على تلك المناجم، وفي نفس الوقت كان بعض رجال البلاط قد استمعوا إلى عدد من البحارة والمستكشفين، لضرورة تشكيل شركة تقوم بإرسال رحلات استكشافية إلى غامبيا، للتنقيب عن الذهب، وفي وقت مبكر من يوم ٣ تشرين الأول ١٦٦٠ تمت صياغة الخطط المطلوبة للاستثمار ، فقد طلب من كل عضو استثمار ٢٥٠ جنيهاً استرلينياً على الأقل في المشروع، وفي ١٨ كانون الأول ١٦٦٠، منحهم الملك الذي كان فرحاً بالتجار المغامرين، وسمي هذا المشروع أو الشركة بـ "شركة التجار المغامرين الملكيين في إفريقيا" (Leighton, 1662) ، وبموجب هذا الميثاق أو التصريح حصلت الشركة على



الارض والجزر المجاورة للساحل الغربي لإفريقيا، من رأس بلانكو إلى رأس الرجاء الصالح ولمدة الف عام وتم تعيين ستة رجال لتولي شؤون الشركة، والتي كان بإمكانها توجيه جميع شؤون الشركة في إفريقيا منحت هذه اللجنة صلاحية تعيين الوكلاء والمسؤولين اللازمين، وتجنيد وابقاء اي جنود ضروريين لتنفيذ الاحكام العرفية، وكان للشركة الحق في قبول اعضاء جدد إذا رغبت في ذلك، واحتفظ الملك لنفسه بامتياز أن يصبح مغامراً في اي وقت وان يستثمر مبلغاً من المال لا يتجاوز واحد من ١٦ اسهم الشركة وعلاوة على ذلك نص الميثاق على أن الملك سيحصل على ثلثي جميع مناجم الذهب، التي سيتم الاستيلاء عليها وحيازتها واستغلالها في الأجزاء والأماكن المذكورة أعلاه ... وكان من المقرر أن تحصل الشركة على الثلث الآخر وتتحمل باقي النفقات (Carlos, 1993, 8).

يتضح أن الحافز الذي أدى إلى تكوين الشركة هو للتجارة المقصودة في (الخشب الأحمر والجلود وأسنان الفيلة) مع تشجيع المتعهدين للكشف عن الذهب، فضلاً عن توسيع النفوذ البريطاني التجاري والسياسي في إفريقيا، وذلك عبر إنشاء مراكز تجارية وحصون على الساحل، لكنها لم تذكر تجارة العبيد وكان منظمو الشركة الجديدة يطلبون قروضاً من الملك مع استعارة عدد من سفنه لاستكشاف المناطق، وكان عدد رجال الملك والدوقات وكبار التجار، يستثمرون في تلك الرحلات التجارية والبحث عن الذهب، ومع مرور الوقت حاول التجار المغامرون تغيير ميثاق عام ١٦٦٠ الملكي ليشمل تجارة الزوج، لكونها مربحة للغاية ونص الميثاق على أنه لا يجوز ممارسة أية تجارة على الساحل الإفريقي، الا من قبل الشركة وأن أي شخص يخالف قواعد القانون هذا سيكون عرضة لمصادرة سفينته وبضائعه ... كما ونص الميثاق على أن ينتخب المساهمون محافظاً ونائباً للمحافظ ونائباً ثانياً مع هيئة من المساعدين، على أن تدار الاعمال الروتينية للشركة من قبل لجنة أصغر حجماً، تقابل لجنة الستة في الشركة السابقة، وعليه انتخب دوق يورك حاكماً واستمر في الخدمة بهذه الصفة طوال مدة وجود الشركة وكان يتم اختيار ست وثلثون رجلاً سنوياً، لتكوين محكمة من المساعدين ... كما وكانت هناك أيضاً لجنة تنفيذية مكونة من سبعة أعضاء كانت مسؤولة أمام المحكمة.

واجهت الشركة الكثير من المشاكل المالية رغم محاولاتهم لزيادة اسهم الشركة، لكنها فشلت وكان من احد أهم الأسباب، هو إهمال أعمال الشركة عملياً ولاسيما في السنوات الأخيرة، وذلك لأن العديد من أعضائها بدأوا في التجارة خلسة مع القبائل الإفريقية كأفراد، حتى أن عدداً من



الرجال ذهبوا إلى حد إنشاء منظمة منفصلة تماما عن الشركة، فضلاً عن صعوبات عسكرية بسبب هجمات الهولنديين، الذين كانوا يسيطرون ويملكون الكثير من المراكز التجارية على الساحل الغربي الافريقي، كما وعانت الشركة من ضعف الإدارة وانعدام القدرة على حماية مراكزها التجارية في كثير من الأحيان ... ومع مرور الوقت أصبحت التجارة ضئيلة للغاية، وزاد في الطين بلة حصول الحرب الانكلو هولندية، فأرادت الشركة بعدها القيام بتأجير ممتلكاتها وامتيازاتها التجارية على ساحل الذهب.

ج - تأسيس الشركة الملكية الافريقية البريطانية ١٦٧٢ م :

في ١٨ أيار ١٦٧١ وافقت المحكمة العامة للمغامرين على اقتراح بتصفية الشركة وتكوين شركة مساهمة جديدة بموجب النظام الأساسي القديم، مع منح بعض التعويضات للأعضاء وحاملي السندات، وعلية ومنذ نيسان ١٦٧١ قدم مشروع لإعادة تقييم الأسهم الحالية، وإصدار أسهم جديدة بلغت قيمتها حوالي ١٢٠ ألف جنيه إسترليني، تضمن الجزء الأصعب من الخطة وهي تسوية ديون الشركة السابقة والتي بلغت في ذلك الوقت حوالي ٥٧ ألف جنيه إسترليني، فقد تم اتخاذ تدابير صارمة إلى حد ما، إذ انه سيتم دفع ثلث الحسابات المستحقة لهم بالكامل، وسيتم سدادها على ٦ أقساط شهرية منفصلة، وستم تخفيض الثلثين الآخرين بنسبة ٩٠%، وسيتم دفعها على شكل أسهم الشركة المعاد تنظيمها.

وافقت المحكمة العامة على الديباجة والمواد التي سيتم بموجبها الاكتتاب الجديد، وتم إخطار الدائنين الممانعين بأنه يجب عليهم قبول الترتيب في غضون ١٠ أيام، والا سيلغي الملك تصاريحهم للشركة وسيتم نقل ممتلكات الشركة إلى الدائنين الجدد مع الحصول على امتيازات جديدة وحصرية من الملك، كانت هذه الخطوة غير مقبولة لدى دائني الشركة، ومع ذلك وفي ٢٨ أيلول ١٦٧١ وافقت الشركة رسمياً على خطط طلب اكتتابات جديدة في الأسهم بموجب الخطة، وتمت الموافقة على أول اكتتابات جديدة في ١٠ تشرين الثاني ١٦٧١، وبخطوة أخرى لتهدئة الدائنين الساخطين قامت الجمعية بتوصية للشركة بزيادة التسوية النقدية إلى ٤٠%... كان من الممكن ان يطالب دائني الشركة القديمة برأس المال الجديد الذي سيتم جمعه، ولذلك قام الملك تشارلز الثاني بدمج الدائنين والمساهمين الذين وافقوا على مخطط إعادة احياء الشركة باسم جديد وهو " الشركة الملكية الافريقية البريطانية" عام ١٦٧٢ ... أمّا بالنسبة للإدارة الداخلية للشركة فكان على المساهمين انتخاب حاكم واحد سنوياً ونائباً للحاكم، ورئيساً لمجلس الإدارة ونائباً له، وكان من المقرر ان يساعد الحاكم



ونائبه ٢٤ مساعداً ، ويشبه هذا النظام نظام شركة الهند الشرقية في ذلك الوقت، وعليه تم تعيين دوق يورك مرة أخرى ليشغل منصب الحاكم ودارل شافتسبري نائباً له، وهذه المناصب هي فخرية خاصة بالعائلة المالكة، وكان النصاب القانوني في اجتماع المحكمة ٧ أعضاء يجب ان يكون احدهم إما الحاكم أو نائباه ، وكان المساعدون يجتمعون مرتين في الأسبوع لتوجيه الأعمال اليومية للشركة، ومرتين في السنة لانتخاب حاكم للشركة ونائبه، كما وانشأت الشركة عدداً من اللجان الفرعية للمساعدة في مهام إدارة الشركة، القت الشركة عبئ اتخاذ القرارات التنفيذية على المساعدين لم يكن أمام دائني الشركة القديمة خيار آخر، سوى قبول الترتيب والامل في ان تحقق الشركة الجديدة ارباحاً تفوق خسائرهم الممنوحة بموجب قانون شركة المغامرين الملكين، وهكذا نقل المساهمون القدامى جميع حقوقهم وممتلكاتهم إلى الشركة الجديدة.

كانت الامتيازات التي منحها الملك للشركة الملكية الافريقية البريطانية بموجب ميثاق ١٦٧٢ شاملة على نطاق واسع، لاسيما فيما يتعلق بالاراضي والحقوق فكانت ذات طبيعة طويلة الأمد، فقد منحت الشركة امتيازات حصرية للملكية والتجارة، من ساليس في الجزء الشمالي من المحيط الأطلسي إلى جزر رأس الرجاء الصالح مع جميع الجزر القريبة والمرتبطة بالسواحل الغربية لإفريقيا، والمشمولة ضمن الحدود المذكورة أعلاه مع مناطق المراقبة والبلدان وسواحل القارات والجزر، وكانت مدة الميثاق الف عام بشرط منح ثلثين كأجر في أي وقت يتواجد فيه أي فرد من أفراد العائلة المالكة، كما ومنحت امتيازات أخرى للتشجيع على اكتشاف مناجم الذهب وزراعة العنب لصناعة النبيذ وتوطين المزارعين

كما ومنح الميثاق الشركة على وجه التحديد حقوقاً حصرية في جميع مناطق رواسب الذهب والفضة داخل أراضيها ... ومع ذلك طالب التاج بحق ملكية ثلثي جميع الذهب، وواعد في المقابل بتحمل ثلثي النفقات المتعلقة باكتشاف وشراء واستخراج وتشغيل ونقل ذلك الذهب، إذ كان على الشركة ان تتلقى ثلث الذهب وتدفع ثلث النفقات، ومن بين الحقوق والامتيازات التي منحت للشركة، هو صلاحيتها بشن الحرب للدفاع عن نفسها أو الحصول على حقوقها، وإنشاء محاكم لغرض إنقاذ امتيازاتها، ومعاينة أولئك الذين ينتهكون حقوق تلك الامتيازات ، كما وتم تحذير جميع الأعضاء والوكلاء والبجارة والمسؤولين في الشركة بموجب شروط الميثاق، من الانخراط بأية تجارة خاصة بشكل مباشر أو غير مباشر داخل أراضي الشركة، وتضمنت المواد المتاجر بها والمذكورة في الميثاق الخشب الأحمر والعاج والعبيد والشمع والصبغ وسلعاً أخرى من ساحل غرب إفريقيا ... كما



حدد الميثاق شكل الختم المشترك للشركة الملكية الإفريقية، والذي كان يحمل على أحد جانبيه صورة الملك مع شعارات ملكية، وعلى الجانب الآخر صورة فيل يحمل قلعة يقوده اثنان من الزنوج. بعد استلام الميثاق طلبت الشركة من البرلمان تنفيذ امتيازاتها وتأكيداتها، وعلى الرغم رفض عدد من البرلمانيين إلا أن الميثاق تمت المصادقة عليه منذ البداية، وتمتعت الشركة بالعديد من المزايا الواضحة على التجار الأفراد الذين أصبحوا منافسين شرسين لها، إذ كانت أهم ميزة لها هي احتكارها للتجارة الإنكليزية إلى غرب إفريقيا كما ذكرنا، والا سيقوم مسؤولو الشركة بمصادرة سفن وشحنات المتسللين ومقاضاتهم من خلال إنشاء محكمة قضاء على ساحل غينيا (Killinger, 1969, 8)، لعدة سنوات بعد تأسيسها تمتعت الشركة الملكية الإفريقية بالازدهار، وبدأ بالفعل أن الاحتكار الذي تمتعت به سيحامي مصالحها بنجاح، وعليه تم تشييد العديد من الحصون الجديدة، وزادت تجارة الذهب إلى حد أنه في عام ١٦٧٣، تم سك حوالي ٥٠ ألف جنيه إسترليني لأول مرة، ومع وصول أنباء النجاح هذه، بدأ التجار المستقلون يتدخلون ويعلنون عن شكواياتهم داخل البرلمان البريطاني، لكسر الاحتكار ومنع الشركة من المتاجرة مع سواحل العالم الجديد، ولكن بعدما أعيد تأكيد ملكية الشركة الملكية الإفريقية، على أنها ممنوحة بموجب الميثاق ومنع التجار غير الأعضاء في الشركة من المتاجرة حتى مع سواحل جزر الهند الغربية، والذين كان العديد منهم يشجعون التجار المتطفلين.

رابعاً : نشاط الشركة الملكية الإفريقية البريطانية في نقل العبيد إلى المستعمرات الأمريكية:

وصل أول العبيد الأفارقة الذين تم نقلهم إلى المستعمرات الإسبانية في أمريكا على متن سفن برتغالية عام ١٥٠٢، ولتعزيز تجارة العبيد شرع ملك اسبانيا "نظام الأسينتو" (نظام الأسينتو) (Asiento System)، وهو مصطلح تاريخي مهم يرتبط بفترة الاستعمار الإسباني والعبودية عبر المحيط الأطلسي، أمّا عن أهم أهدافه ووظائفه فقد تمثلت بـ : توفير اليد العاملة لمزارع السكر والتبغ وغيرها في المستعمرات، كذلك لم تكن اسبانيا تمتلك بنية تحتية كافية للتجارة بالعبيد بنفسها، لذا استعانت بأطراف أجنبية عبر هذا النظام، بموجب "الأسينتو"، كانت الشركة أو الدولة الموقعة تملك حقاً حصرياً لنقل عدد معين من العبيد إلى المستعمرات) عام ١٥٢١، لشحن العبيد إلى تلك المستعمرات بموجب ترخيص ملكي، وبعد اتحاد التاج الإسباني والبرتغالي لكن في عام ١٥٨٠ سيطر البرتغاليون على هذا النظام، وقد مكّن جذب زراعة قصب السكر وتعيين الذهب، العبودية من الازدهار في أمريكا كما ذكرنا سابقاً، بين عامي ١٥٥١ - ١٦٥٠ استقبلت المستعمرات



الإسبانية حوالي ١٩٠ ألف عبد فضلاً عن آلاف العبيد المهريين ... طمعت بريطانيا وفرنسا في ثروات إسبانيا الاستعمارية، وعليه كان الإنكليز أسرع من الفرنسيين في استغلال إمكانيات العمل بالسخرة، ولذلك انخرطت سفن القرصنة الإنكليزية في أعمال نهب متكررة للأساطيل الإسبانية، حددوا من خلالها نقاط الضعف لدى الشحن الإسباني مما جعلت المغامرين الإنكليز على دراية بالربح المرتبط بتلك السلع، لم تكن سوى مسألة وقت حتى دخلت المستعمرات البريطانية في تجارة عبر المحيط الأطلسي، لتعزيز مكانة بريطانيا في العالم (Duignan, 1987, 22).

نتجت تجارة العبيد عبر الأطلسي في الإمبراطورية البريطانية، عن طريق الاستيطان الإنكليزي للمستعمرات في الأمريكيتين، ولا سيما في أمريكا الشمالية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، إذ استخدم العبيد كقوة عاملة رئيسية واسعة النطاق في معظم أراضي المستعمرات، فخلال القرن السادس عشر حفز فضول الإنكليز لاكتشاف العالم، الجديد عن طريق رحلات الاستكشافات الجغرافية التي قام بها العديد من الرحالة الإنكليز، كما مهدت هزيمة الأسطول الإسباني عام ١٥٨٨ الطريق للاستعمار الإنكليزي للأمريكيتين بعد تدمير الهيمنة البحرية الإسبانية، فضلاً عن ملاحظاتهم عن ارتفاع أسعار بضائع إفريقيا في أوروبا والعالم الجديد، وغيرها الكثير من العوامل التي دفعت بالإنكليز للهجرة وتكوين المستعمرات (Morgan, 2007, 8).

وكانت المستعمرات الإنكليزية متناثرة على طول الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية، وفي جميع أنحاء البحر الكاريبي، وكانت المستوطنات الإنكليزية الرئيسية في جزر الهند الغربية، تقع بعضها في المناطق الاستوائية أهمها سانت كيتس St Kitts ١٦٢٤ وباربادوس Barbados ١٦٢٧ ونفيس Nevis ١٦٢٨ وغيرها .. وهذه المستعمرات مخصصة لتوفير فرص للمستوطنين والعمال البيض، أمّا في أمريكا الشمالية فالمستعمرات الرئيسية هي، فرجينيا Virginia وماريلاند Maryland وخليج ماساتشوستس Massachusetts، في عام ١٦٥٥ استولت قوة استكشافية بقيادة أوليفر كرومويل Oliver Cromwell على جامايكا Jamaica التي كانت تحت سيطرة إسبانيا، فمنذ أوائل القرن السادس عشر كانت جامايكا من أكبر الجزر في الهند الغربية، أصبحت الآن من أملاك الإنكليز، كما واقامت بريطانيا مستعمرات في كارولينا Carolina وجيرسي Jersey الشرقية والغربية وبنسلفانيا Pennsylvania، كما وازدهرت المستعمرات في نيوانكلاند New England ونيوفاوندلاند New found land.



تم استخدام العبيد في جميع هذه المستعمرات عدا آخر مستعمرتين، ومع ذلك كان تركيز العبيد أكبر بكثير في المستعمرات القائمة على العمل في المزارع، لا سيما في جميع أنحاء البحر الكاريبي وجنوب بنسلفانيا ومزارع شمال خط ماسون دكسون (هو خط حدودي تاريخي في الولايات المتحدة الأمريكية، رسم في القرن الثامن عشر إذ كان له دور محوري سياسي وجغرافي وثقافي بين الولايات الشمالية والجنوبية، ولاسيما خلال مدة الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١ - ١٨٦٥ رسم هذا الخط لحل النزاع الحدودي بين مستعمرتي بنسلفانيا وماريلاند حول من يمتلك بعض الأراضي في تلك المنطقة)، ثم بدأت الأراضي تضاف إلى ملكية الإمبراطورية البريطانية، وفي عام ١٧٣٢ تأسست مستعمرة جورجيا وبعدها بسنوات سمحت بإدخال العبودية من منطقة البحر الكاريبي، كما وكانت هناك مستعمرات بريطانية إضافية للعبيد تقع في جنوب المحيط الأطلسي والهندي مثل جزيرة سانت هيلانا إذ كان لديها طلب للعبيد، وبحلول منتصف القرن السابع عشر كانت المستعمرات تعتبر اسواقاً مهمة للسلع المصنعة ومصادر للمواد الخام للبلد الام، فقد استوعبت العمالة ورؤوس الأموال فشكلت مصدراً مهماً لأرباح بريطانيا، فمن خلال استغلال الأراضي المتاحة لإنتاج السلع الأساسية، سعى المستثمرون في المستعمرات إلى تحقيق عوائد جيدة، وللقيام بذلك احتاجوا إلى تنظيم المزارع الزراعية لزيادة الإنتاج، ولكن كانت هناك حاجة إلى قوة عاملة كبيرة تعمل في تلك المزارع بعد فشل محاولات إقناع السكان الأصليين أو حتى إكراههم على القيام بالعمل إلى حد كبير، فضلاً عن موت الكثير منهم بسبب الأمراض التي جلبها لهم المستعمر مثل مرض الحصبة والتايفوئيد.

وضعت الشركة الملكية الإفريقية استراتيجية فعالة لإدارة تدفق السلع والمعلومات على الساحل الغربي لإفريقيا، وكانت هذه الاستراتيجية مكلفة للغاية، إذ كان عليها صيانة سلسلة من الحصون الساحلية والمصانع والتي كانت بمثابة مراكز تجارية صغيرة، إذ كان لهذه الشركة الدور الفعال في التجارة عبر المحيط الأطلسي ولاسيما نقل العبيد من الساحل الغربي الإفريقي، إذ قامت بتأسيس وإنشاء وترميم العديد من الحصون حوالي ٤٠ حصناً لاستخدامها كنقاط لإيواء الأفارقة المستعبدين أهمها حصن أو قلعة "كيب كوست Cape Coast" (هو حصن تجاري كبير بناه البرتغاليون عام ١٥٥٥ على الساحل الذهبي لغرب إفريقيا (في غانا حالياً) استخدم لاحقاً في تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي، إذ كان آخر محطة لإيواء الأفارقة قبل تحميلهم على متن السفن، وكان يسمى لدى الأفارقة "ببوابة اللاعودة"، فضلاً عن ذلك فقد كان كيب كوست سوقاً تجارياً لتبادل وبيع السلع، وقد كانت الشركة تقوم بتوسيعه وإجراء تعديلات عليه لعدة مرات وذلك عن طريق بناء عدد من



الزئذانات الكبيرة الإضافية تحت الأرض تتسع لما يصل إلى الف شخص مستعبد ينتظرون التصدير)، و قلعة جيمس في غامبيا ويدا في بنين الحالية في هذه الحصون يُحتجز الإفريقي المستعبد ولفترات طويلة في ظروف قاسية بانتظار تحميلهم على السفن (Mitchell, 2020,) (30).

أمًا عن كيفية حصول الشركة الملكية الإفريقية البريطانية على العبيد فقد كان عن طريق عدد من الأساليب أهمها : التحالف مع الزعماء المحليين الأفارقة، إذ كانت الشركة تعتمد بشكل أساسي على التحالفات مع الزعماء والسلاطين المحليين في غرب إفريقيا، مقابل تقديم الأسلحة ولا سيما البنادق والقماش والكحول ومجوهرات رخيصة كالخز النحاسي ومنتجات أخرى مثل المرايا وأدوات الطبخ... أمًا عن كيفية حصول هؤلاء الزعماء على الأسرى فكان من خلال : الحروب بين القبائل في بعض الأحيان يتم اسر اعداد ضخمة من قبيلة واحدة، أو عن طريق القيام بغارات تُشن خصيصاً لأسر الناس وبيعهم، أو من خلال العقاب على الجرائم أو الدين ففي بعض عادات القبائل انه يفقد الشخص حريته عندما لا يستطيع الإيفاء بدينه (Rediker, 2007).

شحنت الشركة الملكية الإفريقية البريطانية عدداً كبيراً من النساء والرجال والأطفال الأفارقة إلى الأمريكيتين أكثر من أي مؤسسة أخرى، خلال مدة تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي بأكملها منذ تأسيسها ١٦٧٢ وحتى عشرينيات القرن الثامن عشر، إذ نقلت ما يقرب من ١٥٠ ألف إفريقي مستعبد، الغالبية منهم كانوا ينزلون في موانئ مستعمرات البحر الكاريبي البريطانية، إذن فقد أدت دوراً محورياً في تأسيس تجارة العبيد عبر الأطلسي، وسرقة حصة السوق من تجارة العبيد ... ففي عام ١٦٧٣ أي بعد تأسيس الشركة بمدة وجيزة، كان لبريطانيا حصة ٣٣% من تجارة العبيد عبر الأطلسي ، وبحلول عام ١٦٨٣ زادت هذه الحصة إلى ٧٤% (Pettigrew, 2013, 11) ، كانت الشركة تستأجر السفن عن طريق توقيع عقد مع شركات أو اشخاص مالكين للسفن في لندن، ومحتوى العقد يتضمن حجم السفينة وطاقتها وعدد الركاب ووزن البضائع التي سيتم نقلها وأماكن الشحن والتفريغ والوقت الذي سيتم قضاؤه ورسوم الشحن، وإذا حصل ان انتهى الوقت قبل وصول السفينة فيقع على الشركة دفع غرامة عن كل يوم تأخير، أمًا الشركة فكانت تطالب أصحاب السفن بمتانة السفينة وحجمها من حيث عدد العنابر والمخازن، فقد كانت تطلب التأكد من الابعاد الدقيقة لمساحة سطح السفينة المتاحة من حيث الارتفاع من الطوابق إلى اسفل الصاري الرئيسي، وايضاً الارتفاع من الصاري الرئيسي إلى الصاري الأمامي، ومن اللوح الخشبي إلى اللوح الخشبي المقابل



مع عرض السفينة من الداخل، وكان طلب قبطان السفينة ان المبلغ يدفع بعد الرحلة، وعلى عدد الأشخاص المستعبدين الاحياء، وعليه كان يجب الاعتناء بالعبيد اثناء الرحلة.

كان عنبر العبيد عبارة عن مساحة مصممة خصيصاً لنقل الأسرى، فضلاً عن انهم كانوا مقيدون بالأغلال والمسامير لكي لا يهربوا أو يقوموا بأعمال تمرد تخل بالأمن، وبجانب العنابر كان يوجد مخزن الحبوب والمؤن ومطبخ لإعداد الطعام ... ومع تجارة البشر كان ينقل الذهب أيضاً ... وأصبح العبيد لغرض الشحن عبر المحيط الأطلسي مجرد وحدات مادية يمكن ترتيبها وتشكيلها حسب الرغبة سواء طيها معاً في صفوف، أو تكديسهم بإحكام شديد لدرجة أنهم لم يتمكنوا من الجلوس منتصبين، لأن البشر كانوا يعاملون كأشياء جامدة في رحلة قد تستغرق من ٣ أسابيع إلى ٣ اشهر، في كثير من الأحيان فقد تسبب سوء التهوية في عنبر السفينة والحرارة المرتفعة واستلقاء الرجال لساعات طويلة في برازهم مع تغطية الدم والمخاط لأرضية السفينة، إلى انتشار المرض، فضلاً عن سوء التغذية إذ بلغت نسبة الوفيات الناجمة من سوء التغذية إلى ١٦%، وكانت الأسابيع القليلة الأولى من الرحلة هي الأكثر صدمة وصعوبة لدى الافارقة، إذ أصيب عدد منهم بالجنون وحاول آخرون الانتحار وكثيراً ما انتحروا غرقاً أو رفضاً للطعام أو أخذ الدواء بدلاً من قبول استعبادهم (Smallwood, 2007, 60).

و لكي تكون السفينة قادرة على استيعاب مجموعة كاملة، كان لابد من ان تبدأ الاستعدادات قبل بدء الرحلة بوقت طويل والسفينة لا تتطلق إلى البحر حتى تكتظ اسطحها بالعدد المطلوب من الافارقة، وبعد اكمال الاعداد يضعون الأطفال الصغار من ١٠ سنوات وما فوق، كحشو لإكمال الشحنات المحملة على متن سفن الشركة ... لم تكن السفن المستخدمة في التجارة الإنكليزية قبل أواخر القرن الثامن عشر، مصممة خصيصاً لنقل العبيد لذلك اضطر القباطنة إلى تصميم طرق جديدة لتنظيم المساحة على متن سفنهم، لاستيعاب البضائع البشرية كما وقاموا بوضع دعائم خشبية على سطح السفينة ليكون فاصلاً لعزل العبيد عن طاقم السفينة الذين كانوا يبقون على السطح الرئيسي للسفينة (Richardson, 1998, 23).

وبمجرد تخزين العبيد في أسفل سطح السفينة، كان يطلب ان تظل فتحات التهوية مغلقة في جميع الأوقات، من اجل سلامة السفينة عدا بعض الفتحات الصغيرة التي كان يدخل الهواء منها... في القرن السابع عشر ابتكر قباطنة السفن حلاً مؤقتاً، سميت بطريقة كارلنج وهي وضع حواف مرتفعة ومثبتة حول الفتحات مع شبكة أبقث الفتحات مؤمنة دون إعاقة إمداد الهواء ... كان يتم فصل



الأسرى حسب الجنس في الغرف الموجودة تحت سطح السفينة ، إذ يتم إقامة حواجز لفصل الرجال عن النساء خلال مدة الرحلة ، وهي سياسة يتم الالتزام بها بدقة والتي تعكس اهتمام القبطان بتعطيل العلاقات الاجتماعية الطبيعية بين البشر، لإيصالهم إلى الموانئ الأمريكية سالمين وبمدة قصيرة مع الحصول على أفضل مجموعة من المشترين ، إذ كانت المنافسة كبيرة بين المشترين الأوروبيون والبايعين الافارقة .

التعليمات القياسية لقباطنة السفن هي، وضع ضعف عدد الرجال على السفن مقارنة بالنساء، كما نصت التعليمات على عدم شراء أي شخص في حالة صحية سيئة أو خارج حدود السن المحددة من سن ١٥ عاماً وأن لا يتجاوز ٤٠ عاماً ، وكان العبيد يعرضون على لجان تفتيشية وصحية مدربة حال شرائهم وعند بيعهم على السواحل الأمريكية ، لمعاينتهم لعدم تعرضهم لأمراض وبائية وان تكون صحتهم العقلية جيدة ويتحملون السفر الطويل ... ورغم ذلك فقد فشلت عدد من رحلات سفن الشركة بسبب تعرض العبيد لمرض وبائي، أو ان تكون اعداد النساء اكثر من الرجال فالصفقة تكون غير جيدة.

كانت أسعار العبيد تختلف حسب قوة اجسامهم، فالرجل القوي ذو الجسم المتكامل يكون سعره اعلى من الرجل العادي أمّا بالنسبة للمرأة، فالمرأة ذات البشرة الصافية والجميلة تباع بسعر اعلى من غيرها، في كثير من الأحيان كانت الشركة تقدم شكوى إلى وكلائها على الساحل الافريقي، من ان جودة العبيد المشتراة لا تفي بمعايير الشركة، إذ تضمنت بعض الشحنات التجارية عدداً كبيراً من النساء، وعدداً كبيراً آخر من كبار السن أو الأطفال... والأسوأ من ذلك كله فقد وصلت عدد من الشحنات وكان العبيد في حالة سيئة يرثى لها، عند وصولها إلى الأسواق الأمريكية، وعليه كان وكلاء الشركة على الساحل الأمريكي يقومون بتوبيخ المسؤولين في حصن كيب كوست والمراكز التجارية لشرائهم اسرى لا يتناسبون مع الملف الشخصي الذي كلف الوكلاء بجلبه.

وعند تأسيس الشركة الملكية الافريقية البريطانية ١٦٧٢ وعدت بالحفاظ على إمداد المستعمرات بالعبيد وبأسعار معتدلة، وعليه أعلنت أنها ستقدم شروطاً خاصة لأي مزارع أو تاجر يتعاقد مسبقاً في لندن على عدد محدد من العبيد، فقد كان على المشتري دفع ثلث المبلغ عند إبرام العقد وثلثه في غضون شهرين من تاريخ التعاقد، والثلث الأخير المتبقي في غضون ٦ اشهر من تاريخ الاطلاع على الشهادة، لاحقاً أصبح التعاقد مع إدارة القسم ومقرها عند قبطان السفينة مع حضور ضابط



السفينة أيضاً، وكان على المشتري تقديم ضمان بما يرضي الشركة وقبول العبيد سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، وكانت أعمارهم تتراوح بين ١٢ - ٤٠ عاماً

في أواخر القرن السابع عشر وحتى عشرينيات القرن الثامن عشر كانت أسعار العبيد في جزر البحر الكاريبي أي في باربادوس وجامايكا تتراوح بين ١٥ - ٣٠ جنيهاً استرلينياً وفي جروليوا ١٧ جنيهاً وفي فرجينيا وكارولينا أي في أمريكا الشمالية كانت الأسعار أعلى نسبياً بسبب قلة العرض وتزايد الطلب إذ تراوحت بين ٢٠ - ٥٠ جنيهاً استرلينياً وقد تصل إلى ٦٠ جنيهاً أو أكثر للذكور الأقوياء أو الحرفيين، أمّا العبيد الأطفال والنساء كان سعرهم أقل من الذكور البالغين... يجب الأخذ بان الأسعار كانت تتأثر بعوامل مثل: الطلب في المستعمرات الزراعية ولا سيما التي تزرع القطن والتبغ وقصب السكر، والظروف الصحية للعبيد بعد نزولهم من السفينة، وكذلك مستوى المنافسة بين الشركات الأوروبية الأخرى مثل (الهولندية والفرنسية والإسبانية)، فضلاً عن الضرائب والرسوم المفروضة من السلطات المحلية (Richardson, 1989)، كانت عمليات بيع وشراء العبيد على السواحل الأمريكية خلال مدة نشاط الشركة الملكية الإفريقية البريطانية، تتم على وفق نظام منظم ومريح للتجار وللمزارعين في المستعمرات، فقد تراوحت بين المزادات العلنية والبيع بالتعاقد وحتى التبادل بالسلع، ففور وصول السفينة إلى موانئ السواحل الأمريكية الرئيسية يتم فحص العبيد على متنها قبل انزالهم، من قبل أطباء ومفتشون لتقييم قابليتهم للبيع بعد تنظيفهم وتجهيزهم مؤقتاً لإخفاء الأمراض والإصابات نتيجة التعذيب بواسطة طاقم السفينة، بعدها يفرز العبيد حسب الفئة رجال أقوياء للعمل الشاق، ونساء للخدمة أو لتربية الأطفال وأطفال للبيع كخدم، وقد تم وسم العبيد من العبيد بالأحرف (DOY) نسبة إلى حاكمها دوق يورك، كما وتم وسم العبيد الآخرين بالأحرف الأولى من اسم الشركة (RAC) على صدورهم ، أمّا بالنسبة لأساليب البيع فتكون بعدة طرائق أولها : المزادات العلنية والتي كانت تتم في " ساحات العبيد" المخصصة وهي أشبه بأسواق بشرية ضخمة، إذ يعرض العبيد على منصة يجبرون على المشي أو إظهار عضلاتهم وأجسامهم، ثم يبدأ المزايدون وهم عادة من ملاك المزارع بالمزايدة، وفي بعض المزادات كان يسمح للمشتريين بفحص أسنان العبيد أو عضلاتهم كما يفعل بالحيوانات... أمّا الطريقة الأخرى فهي البيع بالتفاوض المباشر، إذ يتم البيع مباشرة بين ممثل الشركة أو قبطان السفينة والمشتري كما ذكرنا، وهذا شائع في حالة العقود الكبيرة لتوريد عدد معين من العبيد لمزارع ضخمة، فيما يخص الطريقة الثالثة فهي البيع بالمجموعات، وغالباً ما تستخدم في بعض مستعمرات الكاريبي، إذ يترك العبيد في ساحة مغلقة ثم



يسمح للمشتريين بالدخول دفعة واحدة لاختيار العبيد الذين يريدونهم ويكون السعر ثابتاً لكل عبد، وقد يكون البيع بالمقايضة ففي بعض الأحيان لا يكون الدفع نقدياً بل يستبدل العبد بسلع مثل السكر والتبغ والبن والأسلحة أو البارود (عند إعادة الشحن إلى إفريقيا) (Blackburn, 1997, 250) بعد بيع العبيد يُسجل اسم العبد وغالباً ما يتم تغيير اسمه لاسم إنكليزي، ثم يُمنح المشتري إيصلاً قانونياً يثبت الملكية، ففي المستعمرات البريطانية كان يُعتبر العبد ملكية خاصة وليس شخصاً له حقوق، ومن ثم ينقل العبيد إلى المزارع أو ورش العمل، يُفصل الأطفال عن آبائهم والنساء عن أزواجهن ليبدأ العمل القسري في زراعة القطن في الجنوب الأمريكي وقصب السكر في منطقة الكاريبي والتبغ والأرز في مستعمرات الجنوب مثل فرجينيا وكارولينا.

كذلك زودت الشركة الملكية الإفريقية البريطانية المستعمرات الإسبانية بالعبيد، فطالما كان الطلب الإسباني للعبيد عاملاً مهماً في العلاقات الإسبانية - البريطانية، إذ اتبع الإسبان إصدار عقود لتزويد رعاياهم بالعبيد، فكان يتم إبرام العقد بشروط مختلفة وعليه قدمت الشركة اسعاراً أرخص للعبيد بنسبة ٢٠% للإسبان مع عدم فرض أي رسوم أخرى، مما شجع الإسبان بشراء العبيد وبكميات كبيرة من الشركة ومن موقع باربادروس التي أصبحت سوقاً جيدة لتجارة العبيد، وكانت السفن الإسبانية تأتي إلى جامايكا وغيرها من الموانئ البريطانية لشراء العبيد وبصفة سرية.

خامساً : فشل الشركة ونهاية احتكارها عام ١٧٥٢

طرحت الكثير من الآراء التاريخية والاقتصادية في محاولة لتفسير الصعوبات التجارية الشديدة التي واجهتها الشركة الملكية الإفريقية البريطانية، لكن معظم الآراء والتكهنات اجتمعت حول عدد من العوامل أهمها:

أ - الثورة المجيدة التي حدثت في بريطانيا عام ١٦٨٨ - ١٦٨٩ (Bright, 1889) ، كان لها دور مهم في انهيار الشركة الملكية الإفريقية البريطانية، وعلى المدى الطويل لاسيما من خلال التحولات السياسية والاقتصادية التي نتجت عنها ، فبعد تولي الملك وليام الثالث والملكة ماري الثانية ابنة الملك المخلوع جيمس الثاني، الحكم في الثورة المجيدة تم سحب الدعم الملكي للشركة مما أضعف سلطتها الاحتكارية، إذ إن تلك الثورة أنهت الحكم المطلق وعززت من دور البرلمان، هذا التحول منح البرلمان سلطات أكبر على الشؤون الاقتصادية، وقّص سلطة الملك في منح الاحتكارات، البرلمان بدأ يعارض الاحتكارات التجارية مثل تلك التي تمتعت بها الشركة الملكية الإفريقية، فبعد الثورة طالب تجار مستقلون من لندن ومدن أخرى بحرية الدخول في تجارة العبيد... تحت ضغطهم، أصدر



البرلمان قانوناً عام ١٦٩٨ يتيح لأي بريطاني التجارة في إفريقيا بشرط دفع ضريبة رمزية، وعليه انتهى احتكار الشركة الملكية الإفريقية لتجارة العبيد، وبدأت أرباحها في الانخفاض ، فترجع الدعم الملكي فالملك السابق كان من كبار المساهمين فيها، كذلك فقدت الشركة حلفائها داخل الحكومة ، مما أدى إلى ضعف نفوذها السياسي، رغم عودة الاحتكار لها عام ١٧٢٠ لكنه لم يكن بذلك الدعم الملكي القوي كالسابق (Bertrand, 2011, 90-95).

ب - منافسة التجار المستقلين : إذ كانت هذه المنافسة أحد الأسباب المهمة التي ساهمت في فشل الشركة الملكية الإفريقية البريطانية، فقد ساهمت في كسر الاحتكار المفروض، فضلاً عن الكفاءة الأعلى لهؤلاء التجار الذين كانوا أكثر مرونة، ويعملون بتكاليف أقل من الشركة التي كانت تُدار بشكل بيروقراطي، كما انهم لم يكونوا ملزمين ببناء الحصون أو دعم الإدارة الاستعمارية كما كانت الشركة تفعل، هذا ما منحهم ميزة اقتصادية واضحة (Carlos, 1996).

ج - مقاومة الشعوب المحلية لاسيما في نيجيريا والنيجر وغيرها من مناطق غرب إفريقيا، التي قاومت السيطرة الأجنبية، سواء من خلال التمردات أو المقاطعة أو حتى التحالفات العسكرية، فعلى سبيل المثال كانت هناك مقاومة من ممالك مثل مملكة بنين وممالك الهوسا.

د - الإدارة وسوء التنظيم للشركة : إذ أدى تنظيم الشركة وسوء إدارتها إلى إصدار تعليمات من قبل مسؤولين غير أكفاء، فقد اعتقدت الشركة أن الحصون والمراكز التجارية الموجودة على طول الساحل الإفريقي أي من مدينة الرباط في المغرب إلى رأس الرجاء الصالح، مهمة وضرورية لكنها أصبحت عبئاً عليها، لأن إصلاحها وكثرة ترميمها لاسيما بعد تعرض تلك الحصون والمراكز لهجمات القبائل المحلية، تكلف ثروة كبيرة استنزفت الشركة، مما أدى إلى التخلي عن الكثير من الحصون، كذلك سوء الإدارة أدى إلى ظهور عملاء انتهازين، وتم توظيف أفارقة شباب يعملون في مقرات الشركة يسمون "عبيد الشركة" يعملون كمندوبين ووسطاء بين القبائل والشركة، وكانوا يجيدون لغات القبائل الإفريقية والإنكليزية، هؤلاء عملوا كمرجمين ويأخذون رواتب من الشركة

هـ - التنافس الأوروبي : أدى التنافس الأوروبي دوراً مهماً وكان له الأثر الفعال في إنهاء الشركة الملكية الإفريقية البريطانية ولا سيما تجارة العبيد، فقد كانت المنافسة حادة بين القوى الأوروبية (فرنسا، ألمانيا، والبرتغال وهولندا وغيرها) على النفوذ في إفريقيا، ولاسيما في مناطق النيجر إذ دخلت بقوة في تجارة الرقيق والذهب والعاج على الساحل الغربي لإفريقيا ، هذه الدول أسست شركات مشابهة (مثل الشركة الفرنسية للهند الغربية) تنافست مباشرة مع الشركة البريطانية ، كذلك كانت هذه



الشركات وفي بعض الأحيان تعرض أسعارًا أفضل أو توفر أسطولًا أكبر وأكثر كفاءة، مما أدى إلى تقليص حصة الشركة البريطانية في السوق، فضلاً عن الهجمات العسكرية ففي أوقات الحروب (مثل الحروب الأنجلو-هولندية)، كانت حصون الشركة ومستعمراتها تتعرض لهجمات من قوى أوروبية أخرى (Corpuz, 2019).

وفقًا للبيانات التاريخية، وخصوصًا من قاعدة بيانات تجارة الرقيق عبر الأطلسي، فإن الشركة الملكية الإفريقية قامت بحوالي ٦٥٣ رحلة عبر المحيط الأطلسي لنقل العبيد بين عامي ١٦٧٢ - ١٧٣١، خلال هذه الرحلات نقلت الشركة ما يقارب ١٨٧,٦٩٧ رجلاً وامرأة وطفلاً... وتوفي خلالها ٣٨,٤٩٧ شخصًا أثناء الرحلة الوسطى إلى الأمريكتين، ولاسيما إلى جزر الكاريبي ومستعمرات أمريكا الشمالية، إذ لم تكن كل الرحلات ناجحة، فقد كان معدل الوفاة في صفوف العبيد أثناء ما تسمى بـ "الرحلة الوسطى" يتراوح بين ١٠% إلى ٢٠% بسبب الأمراض، الجوع وسوء المعاملة، وبعد عام ١٧٣١ فقدت الشركة احتكارها لتجارة الرقيق، مما فتح الباب أمام تجار إنجليز آخرين للمشاركة في هذه التجارة... بعد عام ١٧٣١ - ١٧٥٢ انخفض دور الشركة بشكل كبير في تجارة العبيد وأصبح هناك تجار وشركات متعددة بدون توثيق مركزي باسمها .

عدد العبيد المنقولين	عدد الرحلات التقريبي	الفترة الزمنية
١٥ - ١٠ ألف عبد	٤٠ - ٣٠	١٦٩٠ - ١٦٧٢
٣٠ - ٢٠ ألف	٧٠ - ٤٠	١٧٠٥ - ١٦٩١
٤٠ - ٣٠ ألف	١٠٠ - ٦٠	١٧٢٠ - ١٧٠٦
٣٠ - ٢٠ ألف	٦٠ - ٤٠	١٧٣١ - ١٧٢١
لا توجد بيانات دقيقة	لا توجد بيانات دقيقة	١٧٥٠ - ١٧٣٢

Findmypast.com

أصدرت الحكومة البريطانية قانون African Company Act عام ١٧٥٠، وأنشأت شركة جديدة تسمى الشركة الإفريقية للتجار African Company of Merchants لتحل محل الشركة الملكية وتنتقل جميع أصولها عام ١٧٥٢، بما في ذلك الحصون والمراكز التجارية .

الخاتمة

الشركة الملكية الإفريقية البريطانية لم تكن مجرد كيان تجاري تقليدي، بل مثلت أداة استعمارية فعّالة في يد التاج البريطاني، أسهمت بشكل واسع في تأسيس أحد أكثر الفصول ظلمة في التاريخ الإنساني، وهو تجارة الرقيق عبر الأطلسي. فقد عملت الشركة، من خلال احتكارها لتجارة السلع



والبشر على السواحل الغربية لإفريقيا، على تنظيم وتوسيع شبكات نقل العبيد إلى الأمريكيتين، مما رسّخ منظومة اقتصادية قوامها الاستغلال والهيمنة... ورغم أن أهداف الشركة كانت تجارية في ظاهرها، فإنّها أدت دورًا سياسيًا وعسكريًا في بسط النفوذ البريطاني في إفريقيا، وتأسيس مراكز محصنة (مثل قلعة كيب كوست) لتأمين طرق تجارة العبيد غير أن هذا الدور لم يكن معزولاً عن التنافس الأوروبي، الذي سرّع في إضعاف الشركة من خلال مزاحمة قوى استعمارية أخرى لها، إضافة إلى الضغوط الداخلية من التجار الأحرار... وإن فهم تجربة الشركة الملكية الإفريقية يكشف عن العلاقة الوثيقة بين رأس المال والسلطة والاستعمار، ويُبرز كيف كانت التجارة بالبشر مسيسة ومحمية بقوة القانون والدولة، ويشكّل هذا الإرث التاريخي تذكيرًا بضرورة مواجهة آثار تلك المرحلة، والاعتراف بالمعاناة التي لحقت بملايين الأفارقة الذين جُردوا من حريتهم باسم الربح والتوسّع الإمبريالي، فقد أغفلت منشورات الشركة الملكية الإفريقية الجانب الإنساني فإنّها لم تفرق بين مصطلح العبد والزنجي .

إن "إلغاء" الشركة الملكية الإفريقية لم يكن قرارًا مفاجئًا، بل نتيجة تراكم ضغوط سياسية واقتصادية. بعد الثورة المجيدة، وسقوط الاحتكار، وفتح التجارة للمنافسة، أصبح استمرار الشركة الملكية الإفريقية مستحيلًا اقتصاديًا... وعليه انتهت رسميًا بعد نقل أصولها في منتصف القرن الثامن عشر.

كانت الشركة الملكية الإفريقية دولة داخل دولة، أنظمة دفاعية وحصون ثابتة، أنشطة تجارية ضخمة، ونفوذ سياسي موثق بالرتب الملكية. ومع ذلك، ضعفت تدريجيًا بفعل فقد الدعم الرسمي، وضغوط التجارة الحرة، وتوسع التجار المستقلين. انتهت مهمتها تدريجيًا مع تغيير طبيعة التجارة نفسها وتحويل النظام إلى شركة منظمة مفتوحة لجميع التجار



المصادر العربية

١. أحمد إبراهيم دياب : لمحات من التاريخ الأفريقي الحديث ، ط ١ ، دار المريخ ، (الرياض، ١٩٨١).
٢. شوقي عطا الله الجمل وعبد الرزاق ابراهيم عبد الله : دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر ، (القاهرة، ١٩٩٨)
٣. فيج جي دي : تاريخ غرب إفريقيا ، ترجمة السيد يوسف نصر ، ط ١ ، دار المعارف ، (القاهرة، ١٩٨٢).
٤. محمد حلمي علي : الاكتشافات الجغرافية من القرن الخامس عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر ، (القاهرة، ١٩١٣).

المصادر الأجنبية

- 5.A memorial on Behalf of the Royal African Company , Relating to Their Proposal Lately Given in to The Honourable Houfe of Commons for the Better Eftabhifhment of that Trade.
- 6.A preliminary look. Essays in Economic and Business History, 1993
- 7.Alicia Marie Bertrand , The Downfall of the Royal African Company on the Atlantic African Coast in the 1720 , Requirements for the Degree of Master of Arts , (Trent University , 2011).
- 8.Basil Davidson, A History of West Africa 1000 – 1800 , University of Lagos , (Nigeria , 1977).
- 9.Boubacar Barry , Senegambia and the Atlantic Slave Trads , (Cambridge University Press, 1980).
10. Carlos, A. M. . Stock transfer patterns for the Royal African Company 1672- 1691
11. Charles L. Killinger , THE ROYAL AFRICAN COMPANY SLAVE TRADE TO VIRGINIA, 1689 – 1713 , Master of Arts, The College of William and Mary in Virginia , 1969.
12. Cloice Howard Bryan , Royal African Company a Study in African Slave Trade to The West Indies 1689 – 1672, (University of Montana , 1957).
13. David Richardson , Price of Slaves in West and West Central Africa: Towards an Annual Series 1698 – 1807 , Bulletin of Economic Research , 1989.
14. David Richardson , The British Empire and Atlantic Slave Trade 1660 – 1807 , (Oxford University Press , 1998).
15. Ellis Leighton , Secret January 12, 1662 , Anno Dom, 1667.
16. George Frederick Zook , The Company of Royal Adventurers Trading in to Africa , Doctoral Dissertation Submitted to Cornell University , 1919.
17. Henry Meredith , Gold Coast of Africa With Brief History of the African Company , (London, 1812).
18. Johannes Postma: The Dutch in the Atlantic Slave Trade 1600 – 1815 (Cambridge University Press, 1990).



19. José R. Corpuz, Essays on the Royal African Company and the Slave Trade , submitted to the University of Warwick, for the degree of Doctor of Philosophy , May 2019.
20. Journal of the Howse of Commons , XVI.
21. Kenneth Morgan , Slavery and the British Empire From African to America , (Oxford University Press , 2007).
22. Kennth Gordon Davies , The Royal African Company , (London, 1970).
23. Marcus Rediker , The Slave Ship: A Human History , (New York , 2007).
24. Matthew David Mitchell, The Prince of Slavers Humphry Morice and the Transformation of Britain's Transatlantic Slave Trade, 1698–1732 , (USA , 2020).
25. National Archives UK , "The Royal African Company and the Slave Trade, <https://www.oxfordreference.com/display/10.1093/oi/authority>.
26. Peter Duignan and L.H. Gann , The United States and Africa A History , (Cambridge University Press , 1987).
27. Report of Royal Commission Hist. MSS., IX. Pt II.
28. Robin Blackburn , The Making of New World Slavery , Verso ,(London , 1997).
29. Robin Law : The Slave Coast of West Africa 1550 – 1750 the Impact of the Atlantic Slave Trade on an African Society , Oxford University Press , 1991.
30. Shipping Slaves : Account of Cape Coast Castle 1712 , T 70 1664 .
31. Stephanie E. E. Smallwood , Saltwater Slavery A Middle Passage From Africa to American Diaspora , Harvard University Press , (London , 2007).
32. W.R. Scott , The Constitution and Finance of the Royal African Company of England From its Foundation Till 1720 , [http:// Jstor.org](http://Jstor.org) .
33. West Africa and the Wider World From Earliest Times To 2000 /ben Kye – Am padu athors./2018.
34. William A. Pettigrew , Freedom s Debt The Royal African Company and the Politics of the Atlantic Slave Trade 1672 – 1752 , (University of North Carolina Press , 2013).
35. French West India Company, From Wikipedia, the free encyclopedia
36. https://www.britannica.com/place/Hispaniola?utm_source=chatgpt.com .

JOBS



مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد الثاني والثلاثون

٢٠٢٥ م / ١٤٤٧ هـ



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية